أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على التحفظ المحاسبي
دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.د. مثنى روكان جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Muthana.R.52@tu.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى التحقق من مدى إمكانية معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) تخفيض درجة التحفظ في القوائم المالية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتمثلت العينة بـ ١٠ مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للفترة الممتدة من سنة ٢٠١٢-٢٠١٧ (٣ سنوات قبل IFRS و٣ سنوات بعد IFRS) واستند البحث على فرضية رئيسية مفادها ان معايير الإبلاغ تؤثر بشكل جوهري على درجة التحفظ في قائمة الميزانية وقائمة الدخل، وقد تم التوصل إلى ان معايير الإبلاغ المالي ذات تأثير جوهري وسلبي على التحفظ في قائمة الميزانية فقط، اما بالنسبة للتحفظ في قائمة فلا يوجد تأثير جوهري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بشأنه، ويوصي البحث بالالتزام بمنهج الحياد عند اعداد المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: معايير (IFRS)، التحفظ.

The Impact of (IFRS) applying on The Accounting Conservatism
An Empirical Study on a sample of firms listed on the Iraqi Stock Exchange

Lecturer Dr. Muthana Rokan Jasim
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract

This paper aims to investigate in which extent of the possibility of international financial reporting standards (IFRS) to reduce the degree of conservatism in the financial statements of Iraqi companies listed on the Iraq Stock Exchange (ISX). The sample was represented by 10 Iraqi banks listed on the Iraq stock exchange for the period from 2012-2017 (3 years before IFRS and 3 years after IFRS). This paper was based on a major hypothesis is that IFRS has a negative effect on the Conservatism in the balance sheet and income statement, we find that the IFRS have a significant affect the conservatism in the balance sheet only. but the income statement, IFRS has no significant negative impact on it.

Keywords: (IFRS), Conservatism.

المقدمة

طبقت العديد من البلدان معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتسعى بلدان أخرى لاعتمادها أو التقارب معها في المستقبل، ومن أهداف التقارب في المحاسبة الدولية هو ان تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة بين البلدان. وأن اعتماد مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية يعد شرطا ضروريا لكنه ليس كافيا لتحقيق هذا

الهدف، إذ يجب على المحاسبين في مختلف البلدان أيضا تفسير وتطبيق المعايير المشتركة بشكل مشابه. كما تتبع (IFRS) نهج معين لصنع القرار حيث تركز على ان تكون المعلومات تتصف بالملائمة لكي يتمكن المستثمرين من إجراء تقييم عادل لأمور الوحدة الاقتصادية، وإلى جانب ذلك يجب ان تتصف المعلومات بالموثوقية لتسهيل عمليات اتخاذ القرارات للمستثمرين. لكن هناك قيود على هذه المعلومات منها الحيطة والحذر أو التحفظ في القياس المحاسبي، ويعد هذا القيد ذو اهمية كبيرة لبلدان عديدة ومنها العراق، وعلى الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يدعو إلى استخدام الحيطة في حالات عدم التأكد إلا انه يعدّها خاصية نوعية غير ضرورية كما يتبين من الإطار المفاهيمي الحالي.

وقد اظهرت مجموعة من الدراسات التي اجريت في بلدان مختلفة أن مستوى التحفظ المحاسبي يختلف من دولة إلى أخرى، وأكدت معظم الدراسات وجود اختلافات بين الممارسات المحاسبية حول العالم مما شجع ذلك بعض الباحثين على تحليل موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية باعتباره هيئة توافق للمحاسبة الدولية.

وبالرغم من التركيز على قضية "التوافق الدولي" إلا أن عملية وضع المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تتأثر بشدة بالنموذج المحاسبي الأنجلو أمريكي، ونتيجة لذلك تميل معايير المحاسبة الدولية إلى أن تعكس ظروف ونمط تفكير مجموعة معينة من البلدان (Perera, 1989: 51) وبالتالي فأن موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية يؤثر على الممارسات المحاسبية في البلدان التي تتبنى المعايير الدولية، لذا يمكن ان يتأثر مستوى التحفظ تبعاً لقوتين متعارضتين الاولى ثقافة الحذر في القياس التي يفضلها المحاسبين في بلدان معينة لا سيما بلدان النموذج القاري الأوربي (Gray, 1988: 10)، والقوة الثانية موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يتبنى المنهج الانجلو امريكي الموجه نحو سوق راس المال حيث يعكس هذا المنهج مطالب المستثمرين للمعلومات المحاسبية الشفافة لمساعدهم على اطلاع افضل حول الطريقة التي تدار بها مصالحهم في الشركة (Hung & Subramanyam, 2007: 650). ولغرض تحليل تأثير هذا الاختلاف الدولي في الممارسات المحاسبية للبلدان التي تتصف بخصائص النموذج القاري الاوربي ومنها العراق لا سيما وانه يتقارب مع النظام المحاسبي الموحد المعتمد في فرنسا والمانيا، لذا يسعى الباحث إلى دراسة تأثير تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في هذا البلد، بالإشارة إلى التوجيه الصادر من بالبنك المركزي العراقي ذي العدد (٩/١٢ في ٢٠١٦/١/٤) الذي يلزم بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS). الهدف من هذا البحث هو التحقق من الفرضية التي تدعي أن تبني المعايير المحاسبية الدولية يمكن أن يؤثر على مستوى التحفظ على القوائم المالية للمصارف العراقية المطبقة للمعايير الدولية.

المبحث الأول: منهجية البحث

١. **مشكلة البحث:** يعد العراق من البلدان التي تنظم فيه المحاسبة من قبل الدولة وتتبع نظام محاسبي موحد يخدم اهداف الحكومة في التخطيط ويركز على حماية مصالح الدائنين بشكل اساس لذا فأن من سمات ذلك النظام هي التحفظ وهو ما أكدته اغلب الدراسات في البيئة العراقية التي عنيت بمسالة التحفظ، لكن في المقابل فأن الإطار المفاهيمي الحالي الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لا يعتد بالتحفظ المحاسبي كقيد مفروضاً على معدي المعلومات المحاسبية وانما يؤكد على خاصية الحياد. بينما على المستوى الدولي أكدت دراسات بأن المعلومات

المحاسبية المعدة وفق معايير الابلاغ المالي الدولية تتسم بدرجة تحفظ منخفضة مقارنة بتلك التي تعد وفق المعايير المحلية. لذا تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي: هل يؤثر تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على مستوى التحفظ المحاسبي؟ ستكون نتائج الدراسة ذات صلة بميل المحاسبين إلى الحذر في قياس الاصول والايرادات.

٢. **فرضيات البحث:** تشير الادبيات المحاسبية إلى ان التحفظ يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى اخر ومن شركة إلى أخرى ومن قائمة مالية إلى أخرى ضمن شركة معينة (Gray, 1988) (Basu,1997) (Givoly & Hayn 2000) وقد اشارت الادبيات المحاسبية إلى أن الشركات العراقية تميل إلى مستوى تحفظ عالي عند الاعتراف بالأصول والدخل (المشهداني وحميد، ٢٠١٤) وهذا يعزى بشكل رئيسي إلى طبيعة النظام المحاسبي المطبق في هذا البلد، لكن بعد تطبيق (IFRS) يتوقع ان يكون هناك انخفاض لمستوى التحفظ وذلك لان هذه المعايير تتأثر بالنموذج الانجلو-امريكي وكما ذكر سابقا يعكس هذا النموذج وجهة النظر غير المتحفظة عند قياس الأصول والدخل (perera, 1989)، ويدعم هذا الادعاء الدراسات السابقة التي اختبرت تأثير تطبيق (IFRS) على التحفظ المحاسبي وتوصلت لنتائج متقاربة إلى حد ما، حيث وجد بعض الباحثين أن تطبيق (IFRS) يخفض من التحفظ المحاسبي (Piot et al., 2011)، (Andre & Filip 2012) وقد درس (Zeghal, 2016) الأثر الإلزامي لاعتماد المعايير الدولية على التحفظ المحاسبي، ووجد انخفاض كبير في التحفظ غير المشروط والمشروط خلال فترة اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية، ويتأثر هذا التخفيض بنموذج المحاسبة المطبق في بعض البلدان. في حين أن البحث الذي أجراه (Hullenar, 2011) على عينة من الشركات لدولتين هما المانيا والمملكة المتحدة توصل بأن لا يوجد انخفاض في التحفظ على حد سواء المشروط وغير المشروط بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية. ودرس (Januarsi et al., 2014) تأثير اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية في إندونيسيا ووجد أن تطبيقها يمكن أن يخفض من التحفظ المحاسبي في إندونيسيا. بينما وفقاً لـ (Sari & Sarumpaet, 2019) الذين درسوا تأثير اعتماد (IFRS) على التحفظ في الشركات الصناعية الإندونيسية ووجدوا أن اعتماد المعايير الدولية له تأثير سلبي كبير على التحفظ غير المشروط بمعنى أن التقرير المالي الذي يعد وفق (IFRS) وجد أقل تحفظا بالنسبة للتحفظ غير المشروط بينما كان تأثيرها إيجابياً على التحفظ المشروط.

مما سبق يلاحظ ان غالبية الدراسات وفي مختلف البيئات قد تناولت علاقة معايير الإبلاغ المالي الدولية بالتحفظ، ووجد ان هناك اختلاف بين البلدان في مسألة التحفظ المحاسبي على الرغم من تطبيق معايير مشتركة (IFRS)، فبعض الدراسات وجدت تأثير سلبي لمعايير الإبلاغ المالي على التحفظ مقارنة بالمعايير المحلية وبعضها لم يجد أي تأثير، فلا تزال الأبحاث السابقة تظهر نتائج متضاربة فيما يتعلق بتقارب معايير الابلاغ المالي الدولية بشأن التحفظ المحاسبي، وفي سياق البيئة العراقية لم يتم اختبار هذه المسألة بالرغم من ان غالبية الشركات العراقية قد تبنت معايير الإبلاغ المالي الدولية، لذا يسعى الباحث لدراسة تأثير تبني المعايير الدولية (IFRS) على التحفظ المحاسبي في البيئة العراقية.

بناءً على هذه الخلفية تتمثل فرضية البحث الرئيسية بالآتي: ان معايير الإبلاغ تؤثر بشكل جوهري على التحفظ في قائمة الميزانية وقائمة الدخل، وتنقسم هذه الفرضية إلى فرضيتين سيتم اختبارهما:

الفرضية (١): يوجد تأثير جوهري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على درجة التحفظ في قائمة الميزانية.

الفرضية (٢): يوجد تأثير جوهري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على درجة التحفظ في قائمة الدخل.

٣. **اهداف البحث:** بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم اجراءها في بلدان مختلفة نلاحظ بأن غالبيتها قد توصلت الى ان تطبيق (IFRS) هي ذات تأثير سلبي على التحفظ المحاسبي على حد سواء المشروط وغير المشروط، لذا يهدف البحث لاختبار مدى تأثير (IFRS) على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات العراقية ومعرفة مدى اتساق تأثير تطبيق (IFRS) في البيئة العراقية مع نتائج الأبحاث السابقة، وبما ان اغلب الدراسات ركزت على اختبار التحفظ المشروط وغير المشروط فأننا سوف نركز على التحفظ غير المشروط لأنه ينشأ عن تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية ومما لا شك فيه فان السياسات المحاسبية وفق المعايير الدولية (IFRS) تختلف عن السياسات وفق المعايير المحلية (GAAP) لذا سوف يتم اختبار التحفظ من زاوية أخرى عبر قياس درجة التحفظ في القوائم المالية للشركات العراقية المطبقة لمعايير (IFRS) وبشكل محدد هما قائمة الميزانية وقائمة الدخل حيث تعبر درجة التحفظ في الميزانية عن مدى التحفظ في قياس الأصول بينما تعبر درجة التحفظ في قائمة الدخل عن مدى التحفظ في قياس الدخل.

٤. **أهمية البحث:** انقسمت الآراء على مستوى واضعي المعايير، والهيئات السياسية، ومعدي المعلومات، حول مسألة التحفظ المحاسبي بين مؤيد ومعارض، وقد سعت معايير الإبلاغ المالي الدولية لتحقيق التوافق الدولي في الممارسات المحاسبية وبضمنها التحفظ المحاسبي، ومن البديهي ان المعلومات المحاسبية المعدة وفق ممارسات محاسبية متحفظة ستؤثر بشكل كبير على قرارات المستخدمين لتلك المعلومات، مما ينعكس اثر ذلك على كفاءة أسواق راس المال ومن ثم على كفاءة توزيع الموارد والنمو الاقتصادي للبلد، وبهذا يستمد البحث أهميته من خلال تسليط الضوء على مسألة التحفظ المحاسبي لما لها من تبعات اقتصادية في البيئة العراقية في ظل المعايير الدولية.

٥. **عينة وحدود البحث:** تمتد فترة الدراسة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ حيث تم تقسيم الفترة إلى فترتين الأولى فترة ما قبل تطبيق المعايير الدولية (Pre-IFRS) والتي تمتد من ٢٠١٢-٢٠١٤ والثانية فترة ما بعد تطبيق المعايير الدولية (Post-IFRS) والتي تمتد من سنة ٢٠١٥-٢٠١٧. وتتكون عينة هذه الدراسة من ١٠ مصارف عراقية مدرجة في بورصة العراق، علما أن قطاع المصارف يحتوي على ٤٠ مصرف منها ٢٤ مطبقة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية تم اختيار ١٠ منها لأنها مدرجة للتداول في البورصة على مدى الفترة المدروسة، وتمثل ٢٥٪ من المصارف في بورصة العراق. وقد اعتمدت هذه الدراسة على التقارير السنوية لاستخراج البيانات المناسبة من المصارف العراقية متمثلة بـ (مصرف بغداد، اشور، بابل، التجاري العراقي، كردستان، الموصل للتنمية، المنصور للاستثمار، الأهلي العراقي، الائتمان، سومر).

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

١. **المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS):** في السنوات الأخيرة وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) خطة التقارب، والتي نتج عنها إطار عمل مفاهيمي مشترك يهدف إلى تحسين جودة المعايير المحاسبية ويستخدم "على الصعيد

العالمي". يتمثل الهدف المتفق عليه حالياً في المراجعة الأخيرة للإطار المفاهيمي للتقرير المالي لعام ٢٠١٨ في أن المعلومات الموجودة في القوائم المالية يجب أن "تقدم معلومات مالية عن الكيان محل الابلاغ تفيد المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات بشأن موارد الكيان" (IASB, 2018). وفقًا لإطار المفاهيمي الجديد، ولكي يكون هذا القرار مفيداً لعدد كبير من المستخدمين، يجب أن يفي بمجموعة من الخصائص النوعية، والتي من منظور أساسي هي خصائص الملائمة والتمثيل الصادق. ومن منظور تحسين الخصائص يجب أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة، وفي الوقت المناسب، ويمكن التحقق منها وقابلة للفهم.

واكدت الدراسات أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنتج معلومات عالية الجودة تساعد في الحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية (Daske, 2006: 330). وفي نفس السياق يشير (Ball, 2006: 5) بأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تنتج معلومات مالية أكثر دقة وقابلية للفهم وأكثر ملاءمة من معايير المحاسبة المحلية. وتوصلت دراسات سابقة إلى إن استخدام معايير موحدة لإعداد المعلومات المالية يحسن قابليتها للمقارنة، وبالتالي تساعد على اتخاذ قرارات أفضل للمستثمرين بشكل خاص (Daske & Gebhardt, 2006) (Daske, 2006) (Soderstrom & Sun, 2007). وفي سياق العراق من المفترض أن تساهم المعايير الدولية بشكل إيجابي في تحسين جودة المعلومات المالية مقارنةً بالمعايير المحلية في هذا المجال. وفي الواقع تعد المعايير الدولية أكثر طلباً من الافصاح الإلزامي بالنظر إلى كمية المعلومات المرسلة بالإضافة إلى محتواها المعلوماتي. وبالتالي نتيجة لجودة المعلومات المعدة في ظل المعايير الدولية للإبلاغ المالي فقد الزم البنك المركزي العراقي المصارف العراقية بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. على الرغم من أن فوائد تبني المعايير الدولية متفق عليها عموماً إلا إن العديد من الباحثين وجدوا صعوبات مختلفة تعيق عملية التقارب لمعايير المحاسبة الوطنية تجاه المعايير الدولية. حيث وجد أن البلدان التي لا تتطور فيها أسواق رأس المال بشكل كاف يمكن ان تعيق عملية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (Morris et al., 2014: 143). بالإضافة إلى ذلك، تعتبر معايير الابلاغ المالي الدولية بشكل عام معايير للمجموعات متعددة الجنسيات. وبالمثل، تعتبر بعض المعاملات معقدة للغاية ومحددة بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات المتقدمة (Larson & Street, 2004). وفي سياق صعوبات التوافق في المعايير المحاسبية حدد (الشمري والمعيني، ٢٠١٤ :٥٦) مجموعة منها:

- ❖ حجم الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين البلدان يعد بحد ذاته معوق.
- ❖ ضعف الهياكل المهنية في بعض الدول ولاسيما الدول التي تنظم فيها المحاسبة من قبل الدولة.
- ❖ الاعتزاز الوطني بالمعايير المحلية.
- ❖ التبعات الاقتصادية لتطبيق المعايير الدولية.

٢. **التحفظ المحاسبي:** يعد التحفظ المحاسبي قيداً فرضته حالة عدم التأكد التي تحيط في بيئة الاعمال على القوائم المالية، ولمعرفة صدق ونتيجة هذا القيد يجب معرفة الظروف التي تؤدي إلى اعتماده (Hendriksen, 1992: 125) فهناك اساءة فهم حول مفهوم التحفظ المحاسبي إذ ان وجود هذا القيد يكون مشروطاً بظروف عدم التأكد، أي عندما يكون هناك شك في الظروف المحيطة، والتي بدورها تعطي القيد مكانته في تقديم الدليل الموضوعي ففي حالة انعدام الشك فلا حاجة لاستعمال هذا القيد (Kieso et al., 2010: 50).

ان الفكر المحاسبي يصف التحفظ بأنه القيد المهيمن في المحاسبة حيث يشير (Sterling, 1967) بان تاريخ المحاسبة يميل باتجاه التحفظ، وان المحفز لهذا التوجه هو افتراض ان المستقبل مجهول تماماً، فبما ان المحاسبة تتعامل كلياً مع الماضي، إذن لا يمكن اعداد ميزانية عمومية تحمل ارقاماً مستقبلية، ولعل التقلبات الاقتصادية وتفاؤل الادارة ساهمت بشكل فاعل في تبني المحاسبة قواعد صارمة للاعتراف، والتي تعد بمثابة سلاح في يد المحاسب لمواجهة المسائلة (Sterling, 1967: 109).

وقد حدد Gray (١٩٨٨) التحفظ كواحدة من القيم المحاسبية الأربع. وهو يعتبرها "قيمة محاسبية تعني تفضل اتباع نهج قياس متحفظ يعالج حالة عدم اليقين المرتبطة بالأحداث المستقبلية، في مقابل النهج المتفائل المتمثل في عدم التدخل وتحمل المخاطر"(Gray, 1988: 8).

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة التحفظ بشكل عام على انه "درجة من الحذر في ممارسة الاحكام عند التقدير في ظروف عدم التأكد، بما يؤدي إلى تقديرات غير مبالغ بها بالنسبة للأصول والدخل وبعكس والالتزامات والتكاليف" (IASB, 1989: par. 37).

وعلى الرغم من اهمية التحفظ ومكانته في الفكر المحاسبي الا ان الملاحظ ليس هناك تعريف موحد للتحفظ من قبل الباحثين. ويشير (Basu, 1997: 4) إلى التحفظ بأنه ميل المحاسبين إلى التحقق بدرجة أعلى للاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة ووفقا لهذا التفسير فان المكاسب تتأثر بالأخبار السيئة بسرعة أكبر من الاخبار الجيدة، ويسمى بالتحفظ المعتمد على الاخبار أو التحفظ المشروط إن تعريف (Basu, 1997) يخدم مصالح المساهمين ويسعى إلى ضمان حمايتهم لأنهم يحتاجون إلى معلومات في الوقت المناسب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأخبار السيئة من أجل اتخاذ قراراتهم (Lara and Mora 2004: 263). ويعرف (Beaver & Ryan, 2005) التحفظ بأنه نسبة القيمة الدفترية للشركة إلى القيمة السوقية، ويسمى بالتحفظ المستقل عن الاخبار، وينشأ عن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما أو ينشأ عن السياسات المحاسبية التي تخفض الدخل، وهذه السياسات تكون مستقلة عن الاخبار الاقتصادية الحالية (Xia & Zhu, 2009: 82).

٢-١. إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي: تباينت الآراء بين مؤيد ومعارض للتحفظ المحاسبي حيث لخص (النجار،٢٠١٣: ١٨٣-١٨٤) مجموعة من الإيجابيات:

أ. ان اتباع السياسات المحاسبية المتحفظة يساعد في الحد من إدارة الأرباح وتقليل مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة ولاسيما في فترات الازمات المالية.

ب. ان التقارير المالية التي تتسم بالتحفظ تعطي إشارات للمستخدمين بان المعلومات المحاسبية المنشورة تتصف بالجودة، وبالتالي فان الشركات التي تتسم بمستويات عالية من التحفظ في قوائمها المالية تكون اقل عرضة لمخاطر هبوط أسعار الأسهم.

ج. يساعد على حماية الدائنين الحاليين من خلال تعزيز قيمة الأصول النقدية، فضلا عن انه عطي مستوى امان عال لدى الدائنين المرتقبين مما يخفض من تكلفة الدين، ويساهم ايضاً في تقليل مخاطر المتنوعة داخل المشروع من أهمها مخاطر الإفلاس.

بالرغم من الإيجابيات التي يقدمها التحفظ إلا ان هناك سلبيات تعكس وجهة النظر المعارضة للتحفظ منها:

أ. بما ان التحفظ يعكس وجهة نظر المحاسب فأنه يؤدي إلى كشوفات مالية تظهر عدم حيادية واخفاء وتشوهات محتملة، لذا يتعارض استخدام التحفظ المحاسبي مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية متمثلة بالحياد، والقابلية للفهم، والتمثيل الصادق (بلقاوي، ٢٠٠٩: ٣٤٦).

ب. بسبب التخفيض المتعمد في أرباح الفترة الحالية ينتج عن ذلك تضخم وتراكم الأرباح في الفترات اللاحقة (Ahmed et al., 2002: 873).

يتضح مما سبق موقف الادبيات المحاسبية بين بين مؤيد ومعارض. لكن موقف مجلس معايير المحاسبة (IASB) في مسألة التحفظ تتضح من اطاره المفاهيمي حيث يشير إلى أن الحذر أو التحفظ يتعارض بشكل عام مع خاصية الحياد Neutrality. ويرجع السبب في ذلك إلى أن التحلي بالحذر يؤدي على الأرجح إلى تحيز في المركز المالي والأداء المالي المذكورين. فالتحيز يؤدي إلى عدم المبالغة في الموجودات (أو تقييم الالتزامات بأكثر مما يجب) في مدة زمنية معينة يؤدي إلى المبالغة في تقدير الأداء المالي في المدد اللاحقة وهي نتيجة لا يمكن وصفها بأنها تتسم بالتحفظ او الحذر. وهذا لا يتفق مع الحياد والذي يعد مضمونه التحرر من التحيز. وبناءً على ذلك لا يتضمن الإطار المفاهيمي الحالي لقيد التحفظ على أنه سمة مرغوبة في معلومات التقارير المالية، وهذا يجعل من الصعب حسم مسألة التحفظ كأحد القيود المتبعة في القياس المحاسبي، حيث لم يتم تسوية دور التحفظ بشكل كامل، ففي الآونة الأخيرة دعا البرلمان الأوروبي (EP) مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى ضرورة تقديم إشارة معينة للتحفظ في إطاره المفاهيمي. ويرى البرلمان الأوروبي بأن مثل هذا المبدأ يفيد في الضغط على المحاسبين لكي يميلوا إلى جانب الحذر عند النظر في مسألة الخسائر، ويجادل المشرعون بأن مثل هكذا مبدأ توجيهي متحفظ يمكن أن يساعد في تجنب تكرار الأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ والتي اضطر فيها دافعو الضرائب الأوروبيون إلى وضع المليارات من اليورو في المصارف المتعثرة. ونظراً لأهمية التحفظ فقد ربط أعضاء البرلمان استمرار تمويل مجلس معايير المحاسبة الدولية بتغيير المبادئ التوجيهية المتحفظة (Kieso et al., 2014: 46).

نستنتج مما سبق ان مدى ميل كل بلد تجاه الممارسات المحاسبية المتحفظة يتبع العوامل البيئية وهيكل ملكية الشركات، ففي البلدان القارية الاوربية (فرنسا والمانيا) تميل إلى اتباع منهج متحفظ لحماية مصالح الدائنين بسبب أن هيكل تمويل الشركات فيها يتسم بمعدل مديونية عالي بينما في البلدان الانجلو-امريكية (إنكلترا وامريكيا) تميل لاتباع منهج اقل تحفظ والتركيز على افصاح أوسع لخدمة مصالح المستثمرين كون المستثمرين يمثلون الشريحة الأكبر لان هيكل مليكة الشركات فيها يعتمد على التمويل من خلال ملكية الأسهم. وفي سياق العراق نجد ان العراق يتبنى وجهة النظر الاوربية عندما اتخذ النظام المحاسبي الموحد استناداً للتجربة الفرنسية. واكد ذلك (Gray, 1988) حيث أشار إلى ان بلدان الشرق الأدنى وبضمنها العراق يميل فيها المحاسبين لتفضيل الممارسات المحاسبية المتحفظة وافترض ذلك جدلاً لكن اغلب الدراسات التي أجريت في البيئة العراقية قبل تطبيق معايير الإبلاغ قد اكدت وجهة نظر Gray وتوصلت إلى ان الشركات تميل لاعتماد سياسات محاسبية متحفظة يلزم تطبيقها من قبل المعايير المحلية. لذا يسعى البحث الحالي لدراسة الفرق الذي تحدثه المعايير الدولية للإبلاغ المالي بشأن مسألة التحفظ.

وفي سياق منافع ومساوئ التحفظ يرى الباحث ان كل شيء غير حيادي هو امر غير مشروع، ومن المتعارف عليه ان التحفظ يخدم مصالح الدائنين بشكل أساسي لأنه يساعد على

تعزيز قيمة الأصول النقدية للشركة، فعند تغليب مصلحة فئة معينة على أخرى تصبح المعلومات المحاسبية مضللة، وبالرغم من المنافع التي توفرها الممارسات المتحفظة فأن السلبيات التي تنتج عنه تكون اكثر ضررا، ونستدل بذلك في حجم الضرر الذي خلفته الازمة المالية العالمية الأخيرة نتيجة استخدام الممارسات المحاسبية التي تتخذ منهج غير متحفظ عند قياس دخل الفترة والذي ينعكس اثره على أسعار الأسهم وبالنتيجة تصبح القيمة السوقية للشركات لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها، وبالمقابل أن اتباع المنهج المتحفظ سيؤدي إلى نفس النتيجة في النهاية. لذا أكد مجلس معايير المحاسبة على ضرورة التزام معدي المعلومات المحاسبية بالحياد وان تكون المعلومات ملائمة لجميع الأطراف دون تغليب مصالح فئة من المستخدمين على مصالح فئة أخرى. وبهذا انتقلت مسألة القرار المتحفظ من ايدي معدي المعلومات إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية.

٢-٢. مقاييس التحفظ: بالاعتماد على الفكرة القائلة بأن التحفظ المحاسبي يقلل بشكل عام (١) القيمة الدفترية للأسهم بالنسبة للقيمة السوقية للأسهم و (٢) الدخل المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية (Feltham & Ohlson 1995)، لذا سيتم استخدام مقياسين للتحفظ: الأول مقياس قائم على القيمة السوقية وهو مقياس (Beaver & Ryan 2000) وهذا المقياس يعبر عن حجم التحفظ في الميزانية، والمقياس الثاني قائم على الاستحقاق وهو مقياس (Givoly & Hayn 2000) وهذا المقياس يعبر عن درجة التحفظ في قائمة الدخل. وان هذه المقاييس تعكس التأثيرات الكلية للتحفظ على مستوى الشركة. وبالرغم من ان هناك مقاييس عديدة لقياس التحفظ المحاسبي الا انه سيتم توضيح المقاييس التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة فقط.

٢-٢-١. مقياس التحفظ المستند على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB-CON) Market-Value-Based Measure of Conservatism: يركز هذا المقياس على التحفظ في قائمة الميزانية، والذي استخدم من قبل (Beaver & Ryan 2000) ويتم التعبير عنه بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. وترجع الأصول النظرية لهذه المقياس للباحثين (Feltham & Ohlson 1995) حيث يصفان التحفظ المحاسبي كتوقع بأن القيمة السوقية للأسهم تتجاوز القيمة الدفترية للأسهم على المدى الطويل، أي كلما كانت القيمة السوقية أكبر من القيمة الدفترية لحقوق الملكية دل ذلك على وجود التحفظ (Feltham & Ohlson,1995: 219). ويتم حساب نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB) على النحو التالي:

$$MTB\text{-}CON = MVE_{it} / BVE_{it}$$

حيث MVE_{it} هي القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة i في السنة t و BVEit هي القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة i في السنة t.

٢-٢-٢. مقياس التحفظ المستند على المستحقات:

Accrual-Bused Measure of Conservatism (ACC-CON)

يركز هذا المقياس على التحفظ في قائمة الدخل، ووضع من الباحثان (Givoly & Hayn 2000) ويعبر عنه بالمستحقات المتراكمة، وقد استخدم هذا المقياس في العديد من الدراسات منها دراسة (Ahmed et al., 2002) ودراسة كل من (Ahmed & Duellman, 2007) ودراسة (Yunos, 2011)، ويتم احتساب التحفظ المستند على الاستحقاق (ACC-CON) من خلال الدخل قبل البنود غير العادية مضافاً إليه الإندثارات ومطروحاً منه التدفقات النقدية التشغيلية وجميع العناصر الثلاثة مقسومة على متوسط الأصول الكلية، وهذا المتوسط هو لثلاث سنوات تتمركز في

السنة المطلوب قياس التحفظ لها، وتشير القيمة الموجبة حسب مقياس (ACC-CON) إلى وجود تحفظ كبير، وان تفسير ذلك يرجع إلى ان التحفظ يؤدي إلى مستحقات سالبة بشكل مستمر، فكلما زاد متوسط الاستحقاقات السلبية بشكل كبير خلال الفترات المعنية كانت المحاسبة أكثر تحفظاً. ويتم حساب التحفظ على النحو التالي:

$$ACC\text{-}CON = [(NI_{it} + Dep_{it} - CFO_{it}) / Average\ TA_{it}] \times -1$$

حيث أن:

ACC-CON: التحفظ المستند على الاستحقاق للشركة i في السنة t

NI_{it}: الدخل قبل البنود غير العادية للشركة i في السنة t

Dep_{it}: الاندثار للشركة i في السنة t

CFO_{it}: التدفق النقدي التشغيلي للشركة i في السنة t

$Average\ TA_{it}$: متوسط الأصول للسنة الحالية والسنة السابقة واللاحقة للشركة i في السنة t

ان متوسط الأصول على مدى عدد من السنوات سيخفض من أثر المستحقات الكبيرة المؤقتة، حيث من المرجح ان تنعكس المستحقات في غضون سنة إلى سنتين (Ahmed & Duellman, 2007).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

١. قياس التحفظ(*):

١-١. بتطبيق نموذج (Beaver & Ryan, 2000) الذي يقيس درجة التحفظ في الميزانية (MTB-CON) استناداً لنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، فكلما كانت نتيجة المقياس اكبر من واحد دل ذلك على وجود تحفظ، وبالنظر للجدول (١) واستنادا إلى متوسط التحفظ لكل شركة على مدى الفترة المدروسة وجد أن هناك (٤ شركات) تمارس التحفظ في الفترة ما قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) وهي: (بغداد، كردستان، المنصور، الائتمان) بينما في الفترة ما بعد تطبيق (IFRS) يشير المتوسط لعدم وجود تحفظ في الشركات عينة البحث.

الجدول (١): نتائج التحفظ وفق المقياس (MTB-CON)

الشركات	Pre-IFRS				Post-IFRS			
	2012	2013	2014	Mean	2015	2016	2017	Mean
اشور	0.844	0.673	0.864	0.794	0.398	0.336	0.282	0.339
بابل	0.697	0.652	0.367	0.572	0.281	0.311	0.286	0.292
بغداد	1.715	1.768	1.325	1.603	1.089	0.805	0.551	0.815
التجاري	0.656	0.702	0.580	0.646	0.373	0.426	0.420	0.406
كردستان	1.630	1.583	1.638	1.617	1.145	0.908	0.858	0.970
الموصل	0.772	0.673	0.561	0.668	0.240	0.533	0.305	0.359
المنصور	1.159	1.554	0.745	1.153	0.753	0.861	0.629	0.748
الأهلي	0.537	0.739	0.854	0.710	0.528	0.356	0.411	0.432
الائتمان	1.367	1.834	0.904	1.369	0.489	0.611	0.567	0.556
سومر	0.971	0.953	0.962	0.962	0.902	0.842	0.841	0.862

(*) لقياس التحفظ تم الاعتماد على البيانات في الملحق (١) و (٢).

١-٢. بتطبيق نموذج (Givoly & Hayn 2000) الذي يقيس درجة التحفظ في قائمة الدخل (ACC-CON) استناداً لمقارنة المستحقات بالتدفقات النقدية، فكلما كانت نتيجة المقياس موجبة دل ذلك على وجود التحفظ، بمعني أن التدفقات النقدية اكبر من المستحقات، وبالنظر للجدول (٢) واستنادا إلى متوسط التحفظ لكل شركة على مدى الفترة المدروسة وجد أن هناك (٥ شركات) تمارس التحفظ في الفترة ما قبل تطبيق معايير الابلاغ المالي وهي: (بابل، كردستان، الموصل، الائتمان، سومر) بينما في الفترة ما بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي (IFRS) يشير المتوسط لوجود (٧ شركات) تمارس التحفظ، وربما يرجع سبب زيادة عدد الشركات المتحفظة بعد تطبيق معايير الابلاغ نتيجة لانخفاض التدفقات النقدية في الفترة ما قبل تطبيق معايير الابلاغ وهذا ما انعكس بالزيادة على التدفقات النقدية للفترة (ما بعد IFRS) وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الشركات المتحفظ.

الجدول (٢): نتائج التحفظ وفق المقياس (ACC-CON)

الشركات	Pre-IFRS			Post-IFRS		
	2013	2014	Mean	2015	2016	Mean
اشور	-0.0819	-0.0336	-0.0578	-0.1111	0.0699	-0.0206
بابل	0.0619	0.0985	0.0802	0.1036	0.0480	0.0758
بغداد	-0.2320	-0.0361	-0.1340	0.0035	0.2177	0.1106
التجاري	0.0398	-0.0568	-0.0085	0.0890	-0.0400	0.0245
كردستان	0.1160	0.0790	0.0975	0.0353	0.0300	0.0326
الموصل	-0.1661	0.5556	0.1947	-0.1137	-0.0653	-0.0895
المنصور	-0.0862	-0.0349	-0.0606	-0.1661	-0.0214	-0.0937
الأهلي	-0.2629	0.1492	-0.0568	0.0907	-0.0717	0.0095
الائتمان	-0.0412	0.1103	0.0345	0.0350	0.1890	0.1120
سومر	0.0025	-0.0020	0.0002	0.1003	0.0027	0.0515

٢. نموذج البحث: بعد قياس التحفظ بالاعتماد على بيانات المصارف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ سيتم اختبار ما إذا كان (IFRS) يؤثر على التحفظ المحاسبي في قائمة الميزانية وفق (Model 1) واختبار تأثير التحفظ على قائمة الدخل وفق (Model 2)، النماذج المستخدمة هي كالاتي:

Model 1: $\text{MTB-CON}_{it} = a_0 + \beta_0\ \text{IFRS}_{it} + \beta_1\ \text{SIZE}_{it} + \beta_2\ \text{Leverage}_{it} + e$

Model 2: $\text{ACC-CON}_{it} = a_0 + \beta_0\ \text{IFRSit} + \beta 1\ \text{SIZE}_{it} + \beta_2\ \text{Leverage}_{it} + \beta_3\ \text{CFO}_{it} + e$

حيث أن:

MTB-CON: متغير معتمد يعبر عن التحفظ في قائمة الميزانية تم احتسابه وفق نموذج (Beaver & Ryan 2000).

ACC-CON: متغير معتمد يعبر عن التحفظ في قائمة الدخل تم احتسابه وفق نموذج (Givoly & Hayn, 2000).

IFRS: متغير مستقل يأخذ قيمة (0) قبل تطبيق IFRS وقيمة (١) بعد تطبيق IFRS.

Size: متغير مستقل ضابط يعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول.

Leverage: متغير مستقل ضابط يعبر عنه بنسبة الالتزامات إلى اجمالي الأصول.
CFO: متغير مستقل ضابط يعبر عنه بنسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى اجمالي الأصول.
E: الخطأ المعياري.

٣. النتائج والتحليلات:

٣-١. إحصاءات وصفية: تشير النتائج الظاهرة في الجدول (٣) بأن متوسط التحفظ في قائمة الميزانية قبل تطبيق معايير الإبلاغ وفق مقياس (MTB-CON) قد بلغ قيمة قدرها (1.009) اما بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي فقد بلغ متوسط التحفظ في الشركات عينة البحث وعلى نفس المقياس قيمة قدرها (0.578) وهذا يشير إلى انخفاض درجة التحفظ في قائمة الميزانية عن الفترة السابقة. اما بالنسبة لمتوسط التحفظ في قائمة الدخل وفق مقياس (ACC-CON) قد بلغ قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي قيمة قدرها (0.009-) وهذا يشير إلى أن الدخل المعترف به أكبر من التدفقات النقدية لكن بقيمة ضئيلة جداً، بمعنى أن متوسط القيمة التراكمية لمستحقات للعينة هي موجبة (لكنها تظهر سالبة لأنها مضروبة في -١ وفقاً للصيغة المستخدمة) بينما بلغ متوسط التحفظ المحاسبي بعد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وعلى نفس المقياس قيمة قدرها (0.021-) وهذا يشير ايضا إلى انخفاض درجة التحفظ عن الفترة السابقة. كما يشير متوسط قيمة متغير (IFRS) لكلا النموذجين 0.5 إلى أن العينة مقسمة بالتساوي 50٪ لكل منها قبل وبعد تطبيق (IFRS). ويُظهر إجمالي الأصول والرافعة المالية وصافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي قيم إيجابية، مما يعني أن الشركة لديها في المتوسط قيمة إيجابية لهذه المتغيرات. وبالنظر إلى متوسط مقياسي التحفظ (ACC-CON & MTB-CON) نجد ان الشركات ذات تحفظ عالي قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي بينما انخفضت درجة التحفظ بعد تطبيق معايير الإبلاغ، وتشير تلك النتائج بداية إلى وجود تأثير لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، لكن لغرض تعميم النتائج على مجتمع العينة لا بد من توظيف نموذجي الانحدار المذكورين أعلاه لمعرفة مدى الاختلاف الجوهري في مستوى التحفظ قبل وبعد تطبيق (IFRS).

الجدول (٣): إحصاءات وصفية†

Model 2						Model 1						
Post-IFRS			Pre-IFRS			Post-IFRS			Pre-IFRS			Variables
Std.	Mean	N	Std.	Mean	N	Std.	Mean	N	Std.	Mean	*N	
0.099	-0.021	20	0.170	-0.009	20	0.261	0.578	30	0.431	1.009	30	ACC-CON & MTB-CON
0.504	0.500	20	0.504	0.500	20	0.504	0.500	30	0.504	0.500	30	IFRS
0.493	27.069	20	0.550	27.089	20	0.490	27.095	30	0.558	27.001	30	Size
0.208	0.435	20	0.166	0.529	20	0.223	0.436	30	0.250	0.596	30	Leverage
0.104	0.0004	20	0.193	0.0051	20							CFO

(*) في النموذج (Model 1) تبلغ العينة الاجمالية ٦٠ مشاهدة (٣٠ قبل IFRS + ٣٠ بعد IFRS) وتحسب على اساس ٦ سنوات مضروبة في ١٠ شركات، لكن وفق النموذج (Model 2) العينة الإجمالية ٤٠ (٢٠ قبل IFRS + ٢٠ بعد IFRS) ولقد حسبت على أساس ٤ سنوات من فترة الدراسة (٢٠١٢-٢٠١٧) لان نموذج (Givoly & Hayn 2000) يحتاج لقياس التحفظ في سنة ٢٠١٣ مثلا بيانات من سنة ٢٠١٢ و٢٠١٤ وأيضا لقياس التحفظ في سنة ٢٠١٦ يتطلب بيانات من سنة ٢٠١٥ و٢٠١٧.

٣-٢. نتائج الانحدار واختبار الفرضيات: لكي تلبي البيانات المستخدمة شروط السلامة الاحصائية تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لاكتشاف ما إذا كانت البيانات تعاني من التعددية الخطية أم لا. ووفقاً لـ (Gujarati, 2009)، إذا كان VIF>10 فهذا يعني أن هناك تعدد خطي عالي. وتشير النتائج الواردة في الجدول (٤) إلى أن قيم VIF هي أقل بكثير من القيمة المقبولة (10). وهذا يعني أن التعددية الخطية لا تمثل مشكلة في هذه الدراسة.

الجدول (٤): اختبار التعدد الخطي

Model 2: ACC-CON		Model 1: MTB-CON		Variables
VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	
1.227	0.815	1.251	0.799	IFRS
3.979	0.251	1.560	0.641	Size
4.317	0.232	1.728	0.579	Leverage
1.057	0.946			CFO

٣-٢-١. اختبار الفرضية الأولى: من الجدول (٥) الخاص بنتائج الانحدار للنموذج ١ تشير إلى ان نموذج الانحدار بشكل كلي يعد ذو معنوية عالية بدلالة قيمة F البالغة (6.911) وعند مستوى معنوية بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05) ويدعم ذلك قيمة (R2) حيث تشير إلى وجود تأثيرات للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع والتي بلغت قيمة قدرها (0.616) وبذلك يمكن القول ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (61.6%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المتابع درجة التحفظ في قائمة الميزانية (MTB-CON). ومن خلال الجدول (٣) يتبين ايضاً ان المتغير المستقل معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ذو تأثير جوهري على المتغير التابع درجة التحفظ في قائمة الميزانية (MTB-CON) وهذا ما تؤكده قيمة مستوى المعنوية البالغة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05)، ويعد تأثير (IFRS) سلبيا بحسب قيمة المعامل (Coefficients) الخاص به حيث يشير إلى أن درجة التحفظ في الميزانية تنخفض بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبالنسبة للمتغيرات الضابطة فيعد متغير حجم الشركة (size) ذو تأثير معنوي على المتغير التابع درجة التحفظ في الميزانية (MTB-CON) بينما متغير الرافعة المالية لا يعد ذو تأثير معنوي على المتغير المستقل وذلك بدلالة مستوى المعنوية.

يمكن ان نستنتج من ذلك ان معايير الإبلاغ المالي الدولية اقل تحفظا في مسألة قياس الأصول والاعتراف بها مما ينعكس على القيمة السوقية حيث تكون القيمة الدفترية أكبر من القيمة السوقية وهذا يعد مؤشرا لانخفاض التحفظ في مسالة قياس الأصول التي تنعكس على قائمة الميزانية.

وبناءً على ذلك وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار نستدل على قبول الفرضية (١)، موفرة بذلك اجابة مفادها "يوجد تأثير جوهري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على درجة التحفظ في قائمة الميزانية" وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Zeghal& Lahmar, 2016).

الجدول (٥): نتائج تأثير معايير الإبلاغ في التحفظ المحاسبي

Model 2: ACC-CON			Model 1: MTB-CON			Variables
Prob.	t-Statistic	Coefficients	Prob.	t-Statistic	Coefficients	
0.287	1.082	0.344	0.000	-5.157	-11.106	(Constant)
0.622	-0.497	-0.003	0.000	-6.075	-0.463	IFRS
0.260	-1.146	-0.014	0.000	5.451	0.447	Size
0.189	1.340	0.046	0.727	0.351	0.064	Leverage
0.000	41.410	0.885				CFO
0.981			0.616			Adjusted R^2
458.765***			29.907***			F-statistic

*** تشير إلى مستوى معنوية عند (0.000)

٣-٢-٢. اختبار الفرضية الثانية: من الجدول (٥) الخاص بنتائج الانحدار للنموذج ٢ تشير إلى ان نموذج الانحدار بشكل كلي يعد ذو معنوية عالية بدلالة قيمة F البالغة (458.765) وعند مستوى معنوية بلغ (0.000) وهو اقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05) ويدعم ذلك قيمة (R2) حيث تشير إلى وجود تأثيرات للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع والتي بلغت قيمة قدرها (0.981) وبذلك يمكن القول ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (98.1%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع درجة التحفظ في قائمة الدخل (ACC-CON). ومن خلال الجدول (٣) يتبين ان المتغير المستقل معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ليس له تأثير جوهري على المتغير التابع درجة التحفظ في قائمة الدخل (ACC-CON) وهذا ما تؤكده قيمة مستوى المعنوية البالغة (0.622) وهي أكبر من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05)، وبالنسبة للمتغيرات الضابطة فهي لا تملك تأثير معنوي على المتغير التابع درجة التحفظ في قائمة الدخل (ACC-CON) ماعدا المتغير الضابط (CFO) التدفق النقدي التشغيلي فهو يعد ذو تأثير جوهري على المتغير المستقل وذلك بدلالة مستوى المعنوية (0.000).

يمكن ان نستنتج من ذلك ان معايير الإبلاغ المالي الدولية ليست ذات تأثير في مسألة قياس الايرادات والاعتراف بها، وربما يرجع ذلك الى الشخص القائم بعملية القياس (مستخدم المعايير).

وبناءً على ذلك وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار نستدل على رفض الفرضية (٢)، موفرة بذلك اجابة مفادها "لا يوجد تأثير جوهري لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على درجة التحفظ في قائمة الدخل" وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Hullenaar, 2011).

الاستنتاجات والتوصيات:

١. تشير اغلب الدراسات إلى ان معايير الإبلاغ المالي تساهم في تخفيض درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وتؤكد تلك النتائج ما طرحه (Gray,1988) (Perera,1988) حيث اشاروا إلى ان معايير الإبلاغ المالي تتأثر بشدة وتعكس وجهة النظر الانجلو أمريكية وتؤكد وجهة النظر هذه على افصاح أوسع لتلبية متطلبات المستثمرين وبالتالي فأن الإفصاح الموسع يرتبط بدرجة تحفظ اقل.

٢. ان المعلومات المحاسبية المتحفظة هي معلومات غير حيادية وبالتالي تعد مضللة ومخالفة للحقيقية وهذا يعد امرا غير مشروع، إذ إن اتباع الممارسات المتحفظة أم غير المتحفظة سيؤدي إلى انتاج

معلومات محاسبية لا تعكس الأداء الحقيقي للشركة ومركزها المالي. وبالتالي انتهج مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) منهجا حياديا عند اعداد الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية.

٣. تشير نتائج مقايس التحفظ المستخدمة في البحث إلى أن الشركات العراقية عينة البحث قد انخفضت لديها درجة التحفظ في قائمة الميزانية في فترة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك مقارنة بالفترة ما قبل التطبيق، اما بالنسبة لدرجة التحفظ في قائمة الدخل فقد ارتفعت في ظل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية.

٤. وتم التوصل من خلال نتائج تحليل الانحدار إلى أن هناك تأثير جوهري وسلبي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) على درجة التحفظ في قائمة الميزانية، بينما تم التوصل إلى ان معايير الإبلاغ ليست ذات تأثير جوهري على درجة التحفظ في قائمة الدخل، ويرجع السبب وراء ذلك لمرونة المعايير، إذ انها ليست معايير موحدة وانما هي معايير توافقية تخدم اهداف جميع البلدان والبيئات، كما ان المحاسبين لازالوا يتمسكون بنهج متحفظ عند اختيار ممارسات القياس المحاسبية المتعلقة بالدخل.

٥. استنادا لنتائج البحث يمكن القول ان مستوى التحفظ يتأثر بجانبين الاول معايير (IFRS) والجانب الثاني مستخدم المعايير(المحاسب)، فبالنسبة للمعايير لازالت تعكس وجهة نظر البلدان غير المتحفظة (إنكلترا وامريكيا) وهذا ما أكدته نتائج البحث التي تنص على وجود تأثير جوهري سلبي لمعايير الإبلاغ المالي على درجة التحفظ في قائمة الميزانية. اما بالنسبة لمستخدم المعايير فلازالت الممارسات المحاسبية في العراق تعكس تفضيل المحاسبين لقيد التحفظ فيما يتعلق بقياس الدخل وهذا ما اكده مقياس التحفظ المستند على المستحقات ونتائج تحليل الانحدار التي تشير لعدم وجود تأثير لمعايير (IFRS) على التحفظ في الدخل.

٦. ان المعلومات المحاسبية المعدة من قبل الشركات العراقية سوف تواجه قوتين متعارضتين وهي ثقافة الحذر في القياس ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تؤكد إلى افصاح أوسع عن المعلومات المحاسبية. وبما ان الإفصاح الواسع يدل على مستوى تحفظ منخفض نستنتج بأن ثقافة الحذر تتعارض مع مطالب المعايير الدولية في توسيع الإفصاح. وبهذا يمكن القول ان البيئة العراقية عند تطبيقها لمعايير الإبلاغ تشهد حالة من التوازن بين ثقافة الحذر لدى المحاسبين ومتطلبات المعايير الدولية.

٧. يوصي البحث في الالتزام بمنهج الحياد عند اعداد المعلومات المحاسبية، لأنه يعطي صورة أقرب إلى الدقة عن وضع الشركة وينتج معلومات نزيهة وشفافة تؤدي إلى تحسين كفاءة السوق وزيادة قدرته في توزيع الموارد النادرة بشكل عادل بين الشركات المتنافسة على تلك الموارد.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. بلقاوي، احمد رياحي، (٢٠٠٩)، نظرية المحاسبة، ترجمة رياض العبد الله، دار المريخ، ط١، الرياض.

٢. الشمري، حسين جاسم، المعيني، سعد سلمان، (٢٠١٤)، المحاسبة الدولية، ط١، وزارة التعليم العالي-هيئة التعليم التقني، بغداد.

٣. المشهداني، بشرى نجم، حميد، انمار محسن، (٢٠١٤)، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨.
٤. النجار، جميل حسن، (٢٠١٣)، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة وأثره على القيمة السوقية للسهم، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (١٧)، العدد (٢).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ahmed، A. S., & Duellman, S., (2007), Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. Journal of accounting and economics, 43 (2-3), 411-437.
2. Andre, Paul dan Filip, Andrei, (2012), Accounting Conservatism in Europe and The Impact of Mandatory IFRS Convergance: Do Country, Institutional and Legal Differences Survive. http://www.papers.ssrn.com.
3. Ball, R., (2006), International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. Accounting And Business Research, 36 (sup1), 5-27.
4. Basu, S., (1997), the conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings1. Journal of Accounting and Economics, 24 (1), 3-37.
5. Beaver, W., & Ryan, S., (2005), Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling. Rev Acc Stud, 10 (2-3), 269-309.
6. D'Arcy, A., (2001), Accounting classification and the international harmonisation debate: an empirical investigation. Accounting, Organizations and Society, 26 (4-5), 327-349.
7. Daske, H., (2006), Economic Benefits of Adopting IFRS or US-GAAP - Have the Expected Cost of Equity Capital Really Decreased, J. Bus Fin & Acc, 33 (3-4), 329-373.
8. Feltham Ga and Ohlson Ja, (1996), Uncertainty Resolution and the Theory of Depreciation Measurement Journal of Accounting Research, Vol. 34, No. 2.
9. Gassen J., Fülbier R. U. and Sellhorn T. (2006), International Differences in Conditional Conservatism â€“ The Role of Unconditional Conservatism and Income Smoothing. European Accounting Review, 15(4), 527-564.
10. Giner, B., & Rees, W. (2001), On the Asymmetric Recognition of Good and Bad News in France, Germany and the United Kingdom. J Bus Fin & Acc, 28(9&10), 1285-1331.
11. Givoly, D., & Hayn, C., (2000), the changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? Journal of accounting and economics, 29 (3).
12. Grambovas, C., Giner, B., & Christodoulou, D., (2006), Earnings conservatism: panel data evidence from the European Union and the United States. Abacus, 42 (3-4), 354-378.
13. Gray, S., (1988), Towards a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting Systems Internationally. Abacus, 24 (1), 1.
14. Gujarati, D. N., (2009), Basic econometrics. Tata McGraw-Hill Education.

15. Hendriksen, E. S., (1982), Accounting Theory, 4th edn (Homewood: Irwin).
16. Hullenaar, M., (2011), Conservatism and mandatory IFRS adoption in a German versus UK setting, Master thesis Department Accounting, Tilburg University.
17. Hung, M., & Subramanyam, K., (2007), financial statement effects of adopting international accounting standards: the case of Germany. Rev Acc Stud, 12 (4), 623-657.
18. IASB, International Accounting Standards Board, (2018), Preliminary Views on an improved Conceptual Framework for Financial Reporting:
19. International Accounting Standards Board, (1989): "Conceptual Framework" Statement of Financial Accounting Concepts No. (8), IASB, Par (37).
20. Januarsi, Y., Hartanto, T., & Sabarudin, (2014), IFRS Convergence, Accounting Conservatism, and Examination On Moderating Effect of Woman Presence in Audit Committee in Indonesia. Rev. Integr. Bus. Econ. Res. Vol 4 (1).
21. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D., (2014), Accounting Intermediate IFRS Edition. Ner York: John Wiley & Sons Inc.
22. Kieso, D., & Weygandt, J., (2010), Warfield, Terry D. Intermediate Accounting.
23. Lara, J., & Mora, A., (2004), Balance sheet versus earnings conservatism in Europe. European Accounting Review, 13 (2), 261-292.
24. Larson, R., & Street, D., (2004), Convergence with IFRS in an expanding Europe: progress and obstacles identified by large accounting firms' survey. Journal Of International Accounting, Auditing And Taxation, 13 (2), 89-119.
25. Lewis, P., & Salter, S., (2006), Europe and America-Together or Apart: An Empirical Test of Differences in Actual Reported Results. Advances in International Accounting, 19, 221-242.
26. Morris, R., Gray, S., Pickering, J., & Aisbitt, S., (2014), Preparers' Perceptions of the Costs and Benefits of IFRS: Evidence from Australia's Implementation Experience. Accounting Horizons, 28 (1).
27. Perera, H., (1989a), Towards a Framework to Analyze the Impact of Culture on Accounting', "International Journal of Accounting, Vol. 24.
28. Piot, C., Janin, R., & Dumontier, P., (2010), IFRS Consequences on Accounting Conservatism within Europe. SSRN Electronic Journal.
29. Robert, R. Sterling, (1967), Conservatism: The Fundamental Principle of Valuation in Traditional Accounting, Yale University Working Paper.
30. Sari, E., Sarumpaet, S., (2019), Conservatism Under IFRS In Indonesia, International Journal of Scientific and Technological Research Volume 8, No. 06
31. Xia, D., & Zha, S., (2009), Corporate Governance and Accounting Conservatism in China. China Journal of Accounting Research, 2 (2).
32. Zeghal, D and Lahmar, Z., (2016), the impact of IFRS adoption on accounting conservatism in the European Union. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 6 (1), 127-160.

الملاحق

الملحق (١): البيانات المطلوبة لقياس التحفظ وفق مقياس (MTB-CON)

Firms Code	Equity value	2012	2013	2014	2015	2016	2017
BASH	B/VE	171000	275000	270000	270000	252500	267500
	M/VE	144000	185000	232500	107500	85000	75000
BBAY	B/VE	112000	160500	189590	243965	265000	262500
	M/VE	78000	105000	69755	68689	82500	75000
BBOB	B/VE	112000	292500	292500	267500	282500	277500
	M/VE	192000	515000	387500	292500	227500	152500
BCOI	B/VE	143000	196500	285000	275000	282500	292500
	M/VE	94000	138000	165000	102500	120000	122500
BKUI	B/VE	390000	426000	464000	508000	556000	596000
	M/VE	636000	675000	760000	580000	504000	512000
BMFI	B/VE	222200	260580	328250	262600	265125	265125
	M/VE	171700	175740	184325	63125	141400	80800
BMNs	B/VE	250160	280000	282500	290000	287500	290000
	M/VE	290280	435000	210000	217500	247500	182500
BNOI	B/VE	155000	168720	262500	260000	287500	285000
	M/VE	83000	124640	225000	137500	102500	117500
BROI	B/VE	176000	196500	290000	302500	307500	300000
	M/VE	240000	361500	262500	147500	187500	170000
BSUC	B/VE	158550	196665	260000	262500	267500	267500
	M/VE	154020	187300	250000	237500	225000	225000

الملحق (٢): البيانات المطلوبة لقياس التحفظ وفق مقياس (ACC-CON)

Firms Code	year	CFO	Assets	liabilities	NI	Dep.
BASH	2012	7900295429	267892762553	144414659774	16622635580	388177907
	2013	44980037910	355829503076	124903667548	15755502516	375608540
	2014	27175711000	433199928000	163925652000	13357868000	404557000
	2015	63239695000	407730097000	18163999000	17788439000	419031000
	2016	-11423084000	374710708000	122070214000	14741576000	839643000
	2017	13286399	376315630000	110189374000	13498180000	1135749000
BBAY	2012	70380718433	303653144370	144558740238	5023724653	530517307
	2013	-15001245440	328166929674	167234704832	3553775302	934765216
	2014	-26945608468	312027435860	121882775643	4853162041	1014079032
	2015	-30483267137	358698930611	113974918064	3579352348	1011245430
	2016	-7624584833	344488645055	79218129736	7351693943	1534627194
	2017	-40603274330	328532782697	59864013721	3775492031	1916265025
BBOB	2012	350409225000	1300654984000	1504364135500	25099377000	3045652000
	2013	413709825000	1764904558000	1473642144000	32066680000	3280144000
	2014	68914159000	1827505325000	1535086127000	5066342000	2888918000
	2015	4026053000	1479042593000	1281048325000	6448486000	2774136000
	2016	-250900641000	1200424117000	917602412000	20245029000	2429740000
	2017	-26209571000	1090152647000	1090152647000	6256875000	1913664000
BCOI	2012	41683423406	293436517502	151575699766	10463948381	373714839
	2013	-4930316272	334843250328	138264072282	8877001724	486996102
	2014	31793077019	449272568429	164887327249	9214518386	352500506
	2015	-29533598000	390117472000	140687588320	7360334000	587443000
	2016	29680569000	423819261000	141878208000	7577912000	129498000
	2017	25335198000	834800311000	168807517000	10050154000	156072000
BKUI	2012	200519132277	1031799376040	623874910441	34047355225	3100568944
	2013	-84168761666	1077019848758	650588908377	36365641061	2062285096
	2014	-42540060947	1061321503545	597160912505	37729650659	2172529188
	2015	9476155000	993980676000	515995412062	42376000000	2557673000
	2016	21627717000	959325675000	404059517000	47129775000	4640574000
	2017	125018540000	1062107860000	465364627000	41495180000	3840112000
BMFI	2012	17623818716	472979957739	192480883619	16260701721	412903291
	2013	115973150573	560875574786	299756450492	38689185587	768687348
	2014	-233247694079	348145109350	85205316745	1820660945	881387775
	2015	42772854934	365030335301	102870657289	-571424898	765077326
	2016	30837883481	410055008175	144417059488	3522197716	735034784
	2017	1317894932	446160669153	138764308720	4895038845	1015359586
BMNs	2012	3396277058	407543556833	555097413511	11636696625	248539192
	2013	85297116918	789087960708	508981842425	25278350272	240003199
	2014	55443920779	883005043769	601212984597	16908831578	6552410613
	2015	190314296018	1075589237036	787120507781	20005798620	772140765
	2016	40250076603	1104063814321	816529349022	14390836687	887617117
	2017	218923520698	1316451509457	1026354746006	14833791486	871835375

Firms Code	year	CFO	Assets	liabilities	NI	Dep.
BNOI	2012	147659807	337248547000	363230375008	18195673187	701379000
	2013	146181255937	542453293966	373912126000	14237183721	881606415
	2014	-78959935762	615935603929	352548624015	6947167704	1161714610
	2015	-50127685000	592231994000	275368264753	2207476000	1678699000
	2016	68501180000	578847033000	291008150000	23501801000	2577492000
	2017	51844788000	603980329000	318261007000	2965436000	2221139000
BROI	2012	133834571000	561579222000	370466066000	22946962000	516295000
	2013	38485947000	602995583000	405916216000	13443102000	442725000
	2014	-55777861000	625187059000	335015916000	11531884000	374408000
	2015	-8570431000	612858579000	316707794000	11638708000	202222000
	2016	-95780028000	513382999000	206567799000	4976342000	208152000
	2017	-29632353000	476638010000	161181272000	6707465000	-285871000
BSUC	2012	39945651000	270141859000	137042054500	1169860000	460276000
	2013	1065920000	310658826000	114176118000	1331841000	563013000
	2014	3087550000	419761171000	159907991000	1970475000	385041000
	2015	-34034200000	365810877000	105867222000	3613295000	395577000
	2016	3138141000	351772887000	84633695000	3760419000	372933000
	2017	46456409000	390176184000	122646680000	400653000	345302000